هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير المراجعة المؤسسية

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

22-26 سبتمبر 2019

HI010-C2-R009

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2020

1. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب (BQA) في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: المراجعات المؤسسية، والتي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، ومراجعات البرامج الأكاديمية التي يتم من خلالها الحكم على جودة معايير التعلم، والمعايير الأكاديمية في بعض البرامج. وقد أتمت إدارة مراجعات أداء مؤسسات التعليم العالي الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية للعام 2013، وتم تحديد موعد الدورة الثانية في العام الأكاديمي 2018–2019، وفقًا للإطار المؤسسي لمراجعة الجودة (الدورة الثانية) الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء (القرار رقم: 38 للعام 2015).

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لهذه المراجعات المؤسسية:

1. النهوض بمستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال إجراء مراجعات؛ لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في المملكة، إزاء مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقا، وتقديم حكم عام بشأنها، مع تحديد مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تحسين.
2. تأكيد مسئولية مؤسسات التعليم العالي أمام الناس كافة، من خلال تقديم تقييم موضوعي لجودة أداء كل جهة، يسفر عنه نشر تقارير وأحكام دقيقة وتلخيصيَّة؛ ليستفيد منها المعنيون، وأصحاب القرار، والجهات ذات العلاقة، ومجلس التعليم العالي، وأولياء الأمور، والطلبة.
3. التعرف على الممارسة الجيدة أينما وجدت، وتعميمها على مستوى قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين.

ويتم من خلال عملية المراجعة المؤسسية تقييم مدى فاعلية إجراءات ضمان الجودة الخاصة بالمؤسسة إزاء مجموعة من المؤشرات والمعايير المعرفة مسبقًا. كما يمنح حكم لكل مؤشر، ويكون الحكم إما "مستوفٍ" أو "غير مستوفٍ"؛ مما يترتب عليه منح حكم لكل معيار ("مستوفٍ" أو "مستوفٍ جزئيًّا" أو "غير مستوفٍ")، وذلك كما هو مبين في إطار مراجعة جودة المؤسسات (الدورة الثانية). كما يتمُّ منح حكم شامل للمؤسسة بعد جمع أحكام المعايير، وهو: "تستوفي متطلبات ضمان الجودة،" أو "قيد الاستيفاء"، أو "لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة"، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): معايير الأحكام العامة

الحكم	الوصف
تستوفي متطلبات ضمان الجودة	يجب على المؤسسة استيفاء جميع المعايير الثمانية.
متطلبات ضمان الجودة "قيد الاستيفاء"	يجب على المؤسسة معالجة ما لا يقل عن (5) معايير متضمنة للمعايير (1 و4 و6)، مع استيفاء بقية المعايير بشكل جزئي على الأقل.
لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة	عدم معالجة المؤسسة لأي من الأحكام العامة المذكورة أعلاه.

2. بيانات المؤسسة:

اسم المؤسسة	كلية البحرين الجامعية
تاريخ التأسيس	2002
الموقع	سار، المنامة
عدد الكليات	تتألف كلية البحرين الجامعية من (3) أقسام أكاديمية، ووحدة للدراسات العامة.
أسماء الكليات	1. قسم إدارة الأعمال 2. قسم تكنولوجيا المعلومات 3. قسم الاتصال والوسائط المتعددة 4. وحدة الدراسات العامة
عدد المؤهلات	(4) مؤهلات بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات ماجستير إدارة الأعمال
عدد البرامج	4
عدد الطلبة المسجلين حاليًا	2019-2018

	الطلبة المنتسبون بدوام كامل: 241 الطلبة المنتسبون بدوام جزئي: 36/ المجموع: 277
عدد الخريجين	بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال (منذ 2002): 953 بكالوريوس الاتصال والوسائط المتعددة (منذ 2005): 232 بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات (منذ 2002): 172 ماجستير إدارة الأعمال (منذ 2004): 269 العدد الكلي للخريجين: 1626
عدد أعضاء هيئة التدريس	(14) يعملون بدوام كامل (4) يعملون بدوام جزئي
عدد الموظفين الإداريين	(20) يعملون بدوام كامل (منهم كبار المديرين) (3) يعملون بدوام جزئي

3. ملخص أحكام المراجعة:

الحكم العام للمؤسسة: لا تستوفي متطلبات ضمان الجودة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار الأول	**الرسالة والحوكمة والإدارة**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الأول	الرسالة	مستوفٍ
المؤشر الثاني	الحوكمة والإدارة	غير مستوفٍ
المؤشر الثالث	الخطة الإستراتيجية	غير مستوفٍ
المؤشر الرابع	الهيكل التنظيمي	مستوفٍ
المؤشر الخامس	إدارة المعايير الأكاديمية	مستوفٍ
المؤشر السادس	الشراكة واتفاقيات التعاون، والتعليم عبر الحدود	(غير منطبق)
المعيار الثاني	**ضمان وتعزيز الجودة**	غير مستوفٍ
المؤشر السابع	ضمان الجودة	مستوفٍ
المؤشر الثامن	المقايسة المرجعية والاستبانات	غير مستوفٍ
المؤشر التاسع	أمن سجلات وشهادات الطلبة	غير مستوفٍ
المعيار الثالث	**مصادر التعلم وتقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية**	غير مستوفٍ
المؤشر العاشر	مصادر التعلم	غير مستوفٍ
المؤشر الحادي عشر	تقنية المعلومات والاتصالات	غير مستوفٍ
المؤشر الثاني عشر	البنية التحتية	مستوفٍ
المعيار الرابع	**جودة التعليم والتعلم**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الثالث عشر	إدارة برامج التعليم والتعلم	غير مستوفٍ
المؤشر الرابع عشر	القبول	مستوفٍ
المؤشر الخامس عشر	إعداد البرامج ومراجعتها	غير مستوفٍ

المؤشر السادس عشر	تقييم الطلبة وتدقيق التقييمات	مستوفٍ
المؤشر السابع عشر	مخرجات التعلم	مستوفٍ
المؤشر الثامن عشر	الاعتراف بالتعليم السابق	مستوفٍ
المؤشر التاسع عشر	الدورات الدراسية القصيرة	(غير منطبق)
المعيار الخامس	**خدمات مساندة الطلبة**	مستوفٍ
المؤشر العشرون	المساندة الطلابية	مستوفٍ
المعيار السادس	**إدارة الموارد البشرية**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الحادي والعشرون	الموارد البشرية	غير مستوفٍ
المؤشر الثاني والعشرون	التطوير المهني للموظفين	مستوفٍ
المعيار السابع	**البحث العلمي**	مستوفٍ جزئيًّا
المؤشر الثالث والعشرون	البحث العلمي	مستوفٍ
المؤشر الرابع والعشرون	الدراسات العليا مع البحث العلمي	غير مستوفٍ
المعيار الثامن	**المشاركة المجتمعية**	غير مستوفٍ
المؤشر الخامس والعشرون	المشاركة المجتمعية	غير مستوفٍ

4. ملخص جوانب التقدير والتوصيات

من أجل تعزيز الممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي، فإن لجنة المراجعة المؤسسية لكلية البحرين الجامعية ترى – ***مع التقدير*** – ما يلي:

- اختيار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وما يتمتعون به من خبرة.
- سلسلة ورش العمل التي ترأسها نائب رئيس المؤسسة، والتي تم تنظيمها لتعريف أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.
- الفهم الجاد لآليات التقييم والاعتدال من قبل المدققين الخارجيين.
- اللوائح التي وضعتها المؤسسة بشأن "نقل الساعات المعتمدة"، حيث ترفع جميع المقررات الدراسية المراد نقلها إلى مجلس التعليم العالي لاعتماد الموافقة النهائية عليها.
- التهيئة المناسبة لجميع الموظفين المعينين حديثًا.
- إستراتيجية البحث العلمي التي تشمل رسالة المؤسسة ورؤيتها الخاصة، بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية والأبحاث التي تركز بشكل خاص على مجالات الدراسة الثلاثة في المؤسسة.

وبالنسبة لأوجه التحسين، فإن لجنة المراجعة ***توصي*** المؤسسة بما يلي:

- التأكد من نشر البيان التعريفي الجديد الخاص برؤية ورسالة المؤسسة في جميع الوثائق، وعبر جميع وسائل الاتصال بالمؤسسة، والتأكد من إزالة البيان التعريفي القديم من جميع مباني الحرم الجامعي، واستبداله بالبيان الجديد.
- مراجعة اختصاصات مجلس الكلية الجامعية، والتأكد من الفصل الواضح بين واجبات كل من الهيئة الإدارية العليا والإدارة.
- مراجعة مشاركة مدير الشئون الإدارية والمالية في اللجان المختلفة، والنظر في إرسال ممثل عن القسم عند الحاجة.
- وضع سياسة خاصة بتعيين وتهيئة أعضاء مجلس الأمناء.

- وضع إجراء لتوثيق المصادر المخصصة للبرامج التي تطرحها المؤسسة.

- توسيع اختصاصات اللجنة المالية في المؤسسة ؛ لتشمل التدقيق الداخلي، ومساندة مجلس الأمناء – وفق ما تقره اللجنة – والالتزام بالإشراف على "التدقيق المالي الخارجي وشفافية نشر المعلومات".

- تعديل مسئوليات المدقق الداخلي، والمسار الذي يسلكه في نشر المعلومات.

- ترجمة الخطة الإستراتيجية إلى خطة تشغيلية – على مستوى المؤسسة – ذات أهداف ومهام سنوية، مع تحديد الأشخاص المسئولين عن تنفيذ هذه المهام، ومواعيد الانتهاء من تنفيذها.

- تنسيق صياغة الأهداف السنوية لجميع مؤشرات الأداء الرئيسة، ووضع آليات لجمع البيانات بشكل منهجي، مع متابعة مستوى التقدم المُحْرَز في تحقيق الأهداف السنوية.

- التأكد من توزيع مسئوليات المهام المتعلقة بالتواصل مع الخريجين، والمشاركة المجتمعية، وأعمال الصيانة والأمن، وتفويضها بشكل واضح، بالإضافة إلى مراجعة المخططات البيانية وتوصيفات الوظائف ذات الصلة عند الضرورة.

- تعديل هيكل اللجان، مع مراعاة وتيرة انعقاد الاجتماعات عند تكوين اللجان، ووضع آليات لمتابعة مدى فاعليتها.

- وضع آليات رسمية وتطبيقها بشكل متسق لمتابعة وتقييم نظام إدارة الجودة الخاص بالمؤسسة؛ لضمان فاعليته، والتأكد من مدى ملاءمته للغرض، والسماح بتحديد التحسينات المطلوبة وإدخالها بشكل منهجي.

- توسيع نطاق ممارسات المقايسة المرجعية؛ لضمان تغطيتها جوانب أخرى –بخلاف المقررات الدراسية – مثل الخدمات الإدارية، وخدمات الدعم، والأبحاث، والمشاركة المجتمعية.

- عمل استبانة لأرباب الأعمال، والتعجيل بوضع استبانات حول وجهة خريجي الجامعة، مع توزيع هذه الاستبانات بشكل دوري، والاستفادة منها في جمع المعلومات؛ من أجل تحسين طريقة تقديم البرامج التي تطرحها الجامعة، وتعزيز مصادرها التعليمية.

- تعديل الاستبانة الخاصة بجمع التغذية الراجعة من الطلبة حول عملية التقييم؛ لمعرفة آراء الطلبة بشكل مفصل حول مصادر التعلم، وخدمات الدعم؛ لضمان دعم عملية تقديم المقررات الدراسية بالشكل الملائم.

- ضمان أمن سجلات الطلبة الورقية، من خلال وضع إجراء محكم لمن يحق له الاطلاع عليها.

- إضفاء الطابع الرسمي على النسخ الاحتياطية الإلكترونية للسجلات، عن طريق الاحتفاظ بنسخ إضافية آمنة خارج مباني الجامعة، ووضع أدلة إرشادية لتنظيم الجوانب المتعلقة بالحفظ الآمن لها، ووتيرة تحديثها، وطريقة الاطلاع عليها.

- إعادة النظر في ساعات فتح المكتبة؛ للسماح لطلبة الدراسات العليا بالحصول على خدماتها بسهولة.

- تحديد متطلبات مصادر التعلم الخاصة بالبرامج المقدمة، ثم تحديث هذه المصادر وتوسيعها، سواء أكانت قواعد بيانات مطبوعة أم إلكترونية/ عبر الإنترنت؛ للتأكد من أن مصادر المكتبة تلبي احتياجات البرامج والأبحاث.

- عمل مقايسة مرجعية لمصادر التعلم سواء الإلكترونية أو الورقية إزاء تلك التي تقدمها مؤسسات مماثلة.

- إجراء استبانات بصورة منتظمة لقياس مستوى رضا الطلبة المسجلين بالجامعة؛ مما يساعد الجامعة على تحديد أي قصور محتمل في مصادر التعلم، ومعالجته بشكل سريع.

- التأكد من توفر آلية توثق جميع الأنشطة المتعلقة بتقنية الاتصالات والمعلومات، فضلا عن توفر عدد كاف من موظفي الدعم.

- وضع وتنفيذ خطة تشغيلية لتقنية المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خطة فعالة للتعافي من الكوارث، ومتابعة تطبيق هذه الخطة؛ لضمان فاعلية وسلامة خدمات ومصادر تقنية المعلومات والاتصالات لدى المؤسسة.

- وضع أسلوب منهجي لمعالجة التغذية الراجعة من الطلبة والموظفين بشأن مصادر تقنية المعلومات والاتصالات الخاصة بالجامعة، والاستفادة من البيانات التي تم جمعها لإدخال التحسينات المطلوبة؛ من أجل المحافظة على رضاهم.

- التأكد من أن مرافق الجامعة متاحة للطلبة والموظفين من ذوي الإصابات، أو الإعاقات البدنية الخاصة.

- الحصول على تغذية راجعة محددة ومفصلة من الطلبة والموظفين حول كل جانب من جوانب البنية التحتية، مع الاستجابة بطريقة منهجية لنتائج استبانات قياس الرأي؛ للتأكد من مدى ملاءمة الخدمات والمرافق وانها تؤدي الغرض منها.

- تعديل وتحديث هياكل البرامج الحالية ومحتوى المقررات الدراسية التي تقدمها المؤسسة؛ لتتوافق مع المعايير العلمية والتكنولوجية، وتتوافق مع تقرير تحليل احتياجات السوق الصادر عن المؤسسة.

- توضيح مسئوليات الإدارة تجاه البرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسة، لاسيما المهام المشتركة بين رؤساء الأقسام واللجان ذات الصلة.

- تعزيز جودة التعليم والتعلم بالمؤسسة؛ لضمان أنَّ البرامج المقدمة ذات عمق وسعة ملاءمَيْن.

- تطبيق متطلبات القبول الخاصة بالبرامج، وإجراء مقايسة مرجعية لمتطلبات القبول بالجامعة إزاء المعايير الدولية؛ للتأكد من مدى ملاءمة ودقة معايير القبول لديها.

- ضمان أن المناهج الدراسية لجميع البرامج التي تطرحها المؤسسة تعكس المعرفة العلمية والتوجهات البحثية ذات الصلة، وتتوافق إلى – حد كبير – مع احتياجات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية.

- إعطاء الأولوية لملاحظات المراجعين الخارجيين، وإظهار مزيد من المرونة والسرعة إزاء تحديث هيكل البرامج ومحتواها.

- التنفيذ الدقيق لآليات تحقيق مخرجات التعلم – الموضحة في سياسات التعلم والتعليم والتحسين والمقايسة المرجعية – والتحقق من محاذاة وارتباط مخرجات التعلم بالمتطلبات المهنية.

- ضمان أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وتلك المطلوبة للبرامج التي تطرحها المؤسسة تركز بشكل أكبر على المنهجية، ومهارات التفكير الناقد، ومهارات نقل المعرفة.

- متابعة وجهة الطلبة بعد انتهاء فترة دراستهم بالجامعة بصفة منتظمة ورسمية.

- التأكد من توفر عدد كاف من موظفي الدعم في مكتب "شئون الطلبة والتسويق"، وتعيين موظف – بدوام كامل – كمنسق لشئون الطلبة، في أقرب وقت ممكن؛ لضمان تقديم الدعم الجيد للطلبة في كافة الجوانب.

- تعيين ممرضة ممارسة – بدوام كامل – في الجامعة؛ من أجل توفير خدمات صحية ورعاية فعالة للطلبة.

- وضع خطة تشغيلية لقسم الموارد البشرية؛ لضمان أن الأهداف المتعلقة بالموارد البشرية المشار إليها في الخطة الإستراتيجية، ومؤشرات الأداء الرئيسة المرتبطة بها، يتم العمل عليها، كما أن التقدم المُحْرَز إزاء تحقيق هذه المؤشرات يتم متابعته بشكل فعال.

- تعديل معدل استبقاء الموظفين من خلال النظر في العدد الإجمالي للموظفين الذين تم انهاء خدمتهم، بالإضافة إلى عدد من استقالوا، أو تقاعدوا من العمل –على مدار العام – واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين معدلات استبقاء الموظفين.

- تعديل نموذج عبء العمل؛ ليشمل جميع واجبات ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل تحسين الوظائف الثلاث الرئيسة للجامعة.

- صياغة أدلة إرشادية مناسبة للسياسة المتعلقة بمراعاة المعايير الأخلاقية والآمنة عند إجراء الأبحاث، أو إدراج معلومات شاملة حول المعايير الأخلاقية للأبحاث في الكتيب الإرشادي لأعضاء هيئة التدريس.

- التركيز بشكل أكبر على التعلم القائم على البحث العلمي.

- التأكد من توفير المصادر الكافية للطلبة؛ من أجل إجراء برامجهم البحثية.

- التعاون – بصفة رسمية – مع مؤسسات التعليم العالي، سواء في البحرين أو في الخارج، ممن لديهم خبرة معروفة في مجال الأبحاث؛ لضمان مشاركة مدققين خارجيين على قدر عال من الكفاءة، فضلا عن طرح مواضيع متفردة للبحث العلمي.

- تعزيز أنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، من خلال إجراء ورش عمل داخلية أو خارجية، تركز على تطوير قدراتهم للعمل كمشرفين على مشروعات أبحاث التخرج.

- ترسيخ فهم مشترك لمفهوم المشاركة المجتمعية، ومن ثم ضرورة مراجعة إستراتيجية وهيكل تخطيط أنشطة المشاركة المجتمعية وتنفيذها.

- تحديد الجهة المسئولة عن أنشطة المشاركة المجتمعية بشكل واضح.

- وضع آلية لجمع التغذية الراجعة – بصفة رسمية – من مختلف الجهات المعنية، بعد إجراء أي نشاط من أنشطة المشاركة المجتمعية.

- وضع آلية لرصد مدى فاعلية أنشطة المشاركة المجتمعية.